الأمم المتحدة

E/2009/85

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 May 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ١٥-١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي

استعراض الاتجاهات والمنظورات في التمويل من أجل التعاون الإنمائي**

موجز

تقدم هذه المذكرة وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ الذي طُلب فيه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري كل ثلاث سنوات استعراضا شاملا للاتجاهات والمنظورات في التمويل من أجل التعاون الإنمائي. وتستعرض المذكرة اتجاهات التمويل الأخيرة في ستة مجالات رئيسية هي: (أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، (ب) المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، (ج) الصناديق العالمية، (د) مصادر التمويل المبتكرة لأغراض التنمية، (هـ) التعاون الإنمائي لأغراض التنمية فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الإنمائي الثلاثي، و (و) الأعمال الخيرية في القطاع الخاص.

وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١١٩,٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨ وهذا هو

* E/2009/100.

** يرجع تأخير تقديم هذا التقرير إلى المشاورات المستفيضة التي أجريت مع مختلف المنظمات.

220609 180609 09-35166 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أعلى رقم مسجل بالدولارات حتى الآن. على أنه ما زال يتعين إضافة ما بين عشرة بلايين إلى خمسة عشرة بليون دولار على الأقل إلى خطط المانحين للإنفاق المستقبلي إذا أريد تلبية الالتزام المتعلق بعام ٢٠١٠ والبالغ ١٣٠ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤). وببذل المزيد من الجهود، ربما يكون الهدف المحدد لعام ٢٠١٠ قريب المنال.

وقد يود المجلس أن يحيط علما بهذه المذكرة، وأن يطلب إلى الأمين العام تقديمها إلى منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين ابتداء من عام ٢٠١٢.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٤
ثانيا – الاتجاهات الرئيسية في التمويل من أجل التعاون الإنمائي	٢-١٤	٤
ثالثا – الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية	١٥-٣٣	٩
رابعا – المصارف المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية	٣٤-٤٦	١٦
خامسا – الصناديق العالمية	٤٦-٤٩	٢٣
سادسا – مصادر ابتكارية لتمويل التنمية	٥٠-٦١	٢٥
سابعا – التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي	٦٢-٧٧	٢٩
ثامنا – الأعمال الخيرية الخاصة	٧٨-٨٤	٣٢

قائمة الجداول

١ – المساهمات في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية: ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ١٢

٢ – التمويل من القطاع الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي: ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ١٥

٣ – المنح المقدمة من الجهات المانحة والاشتراكات الرأسمالية المقدمة إلى مصارف التنمية المتعددة الأطراف: ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ١٩

٤ – إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية مصنفة حسب مصارف التنمية المتعددة الأطراف: ٢٠٠١-٢٠٠٧ ٢٠

٥ – صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف حسب المنطقة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ ٢٢

٦ – الصناديق العالمية ٢٥

٧ – صافي تدفقات المنح الخاصة والمساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ٣٣

٨ – المتبرعون الرئيسيون بمنح خاصة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ٣٤

رسم بياني

مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات الرسمية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ ٢١

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٢٣ من قراراها ٥٩/٢٥٠، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري كل ثلاث سنوات استعراضاً شاملاً للاتجاهات والمنظورات في التمويل من أجل التعاون الإنمائي. وقد أعدت هذه المذكرة استجابة لهذا الطلب.

ثانيا – الاتجاهات الرئيسية في التمويل من أجل التعاون الإنمائي

عدم التيقن يكتنف بيئة التمويل الحالية

٢ – أصبحت الشراكة العالمية من أجل التنمية موضع الاهتمام في الوقت الذي لا يزال فيه المجتمع الدولي يعمل جاهداً على وضع استجابات السياسات العامة المتعلقة بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية، إلى جانب التحديات الرئيسية الأخرى من قبيل الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والحاجة إلى الإسراع بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لهذا، ربما يدخل التمويل لأغراض التنمية العالمية فترة يشوبها قدر من عدم التيقن. وقد تفرض الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والحاجة إلى حافز مالي كبير في كثير من البلدان المتقدمة النمو، مثلاً، ضغطاً نزولياً على ميزانية التعاون الإنمائي في الوقت الذي تحاول فيه الحكومات توفير الدعم فيما يتعلق بالطلب المحلي والعمالة وفي ذات الوقت، تعيد الحكومات التسليم بأن التصدي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية إلى جانب التهديدات الأخرى سيقتضي تعزيز الشراكة الدولية لأغراض التنمية، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحجم المعونة وجودتها.

٣ – تلك كانت رسالة العديد من المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عقدت في عام ٢٠٠٨، مثل منتدى التعاون الإنمائي الجديد التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والحدث الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الدوحة الاستعراضي المعني بالتمويل لأغراض التنمية، والمنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة. وشددت هذه المحافل جميعها على أهمية تلبية الحكومات لالتزاماتها المتعلقة بحجم المعونة وجودتها إذا أريد تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أكد مجدداً رؤساء دول وحكومات مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعقود في لندن التزاماتهم بتلبية الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمساعدات التي قطعها كل منهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

الالتزامات المتعلقة بالمعونة قريبة المنال

٤ - طبقاً للأرقام التي أعلنتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان التابعة للجنة في عام ٢٠٠٨، ما مقداره ١١٩,٨ بليون دولار أي بزيادة بالقيمة الحقيقة تبلغ ١٠,٢ في المائة عن السنة السابقة. ومن ناحية أخرى، انخفضت منذ عام ٢٠٠٥، نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي من ٠,٣٣ في المائة إلى ٠,٣٠ في المائة بالنسبة للبلدان التابعة للجنة. ويتمثل العامل الرئيسي الذي يوضح هذا التقلب الأخير لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في التخفيف من عبء الديون، الذي ارتفع من ٧,١ بلايين دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥ بليون دولار عام ٢٠٠٥، لينخفض إلى ١٨,٦ بلايين دولار عام ٢٠٠٦ ثم ينخفض مرة أخرى إلى ٩,٦ بلايين دولار عام ٢٠٠٧، ثم يزيد ليصبح ١١,٣ بلايين دولار عام ٢٠٠٨. ولا يزال مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠٠٨ والذي يبلغ قرابة ١٢٠ بليون دولار للبلدان التابعة للجنة أقل من المبلغ المقدر البالغ ١٥٠ بليون دولار والذي يُعد ضرورياً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - وفي ضوء مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠٠٨، توفر التعهدات التي أعلنها المانحون في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلن إيغلز عام ٢٠٠٥، سبباً لبعض التفاؤل بإمكانية بلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ١٣٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤. فالاتحاد الأوروبي مثلاً، حدد هدفاً جماعياً للمساعدة الإنمائية الرسمية نسبته ٠,٥٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ و ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ للبلدان الخمسة عشر التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي قبل عام ٢٠٠٤، مع تحديد هدف نسبته ٠,٣٣ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ لبلدان الاتحاد الإثنى عشر الأخرى. وقد حدد كثير من البلدان الأوروبية أيضاً أهدافاً أكثر طموحاً لكل منها[(١)].

٦ - ومن ناحية ثانية لا تزال المعونة المقدمة لأفريقيا أقل بصورة ملحوظة عن التعهد المعلن عام ٢٠٠٥ من جانب المجتمع الدولي بمضاعفة المساعدة الإنمائية السنوية المقدمة إلى المنطقة بحلول عام ٢٠١٠ من مبلغ ٢٥ بليون دولار إلى مبلغ ٥٠ بليون دولار في السنة.

(١) التزم عدد من البلدان بالمحافظة على مستوى أعلى من نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي الدانمرك (٠,٨)؛ والسويد (١,٠)؛ لكسمبورغ (١,٠)؛ النرويج (١,٠)؛ هولندا (٠,٨). والتزمت بلدان عديدة أخرى قبل ذلك بتحقيق نسبة ٠,٧ من الناتج القومي الإجمالي فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتشمل: بلجيكا (٢٠١٠)؛ فرنسا (٢٠١٢)؛ أيرلندا (٢٠١٢)؛ أسبانيا (٢٠١٢)؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٢٠١٣).

وطبقاً للأرقام الأولية التي أعلنتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أذار/مارس ٢٠٠٩، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الصافية المقدمة من البلدان المانحة التابعة للجنة إلى أفريقيا في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٢٦ بليون دولار قدم منها مبلغ ٢٢ بليون دولار إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع استبعاد المنح المتقلبة للتخفيف من عبء الديون، في عام ٢٠٠٨ ارتفعت المعونة الثنائية المقدمة لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالقيمة الحقيقية بنسبة ١٠,٦ في المائة و١٠ في المائة على التوالي.

الخطط الحالية تشير إلى أوجه نقص

٧ - لا تعكس الحدود القصوى المؤقتة للتخفيف من عبء الديون التحويلات الحقيقية للمعونة القابلة للمبرمجة إلى البلدان النامية. وإذا أُخذ هذا في الاعتبار، فإن تقديرات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في آذار/مارس ٢٠٠٩ تشير إلى أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية سيبلغ ١٢١ بليون دولار عام ٢٠١٠ ، معبراً عنها بدولارات عام ٢٠٠٤ أي بزيادة قدرها ٢٠ بليون دولار عن مستوى عام ٢٠٠٨. وتشير دراسة استقصائية جديدة لخطط المانحين للإنفاق المستقبلي إلى زيادة قدرها ١١ في المائة للمعونة القابلة للبرمجة عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، بما في ذلك زيادة نفقات بعض الوكالات المتعددة الأطراف[٢]. وقد يزيد التخفيف من عبء الديون قليلاً عندما يجري التصدي لديون باقي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في نادي باريس.

٨ - وتوحي التوقعات الحالية بأنه لا يزال يتعين إضافة ما بين عشرة بلايين إلى خمسة عشر بليون دولار إلى خطط الإنفاق المستقبلية الحالية فيما لو أراد المانحون تلبية التزام عام ٢٠١٠ البالغ ١٣٠ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤). على أن ذلك يشير إلى أنه مع بذل بعض الجهود الإضافية ربما يغدو هدف عام ٢٠١٠ قريب المنال.

ينبغي أن تكون مخصصات المعونة أكثر فعالية

٩ - يواجه نظام تخصيص المعونة الحالي نقدا متزايدا لأنه لا يؤدي بما فيه الكفاية إلى تحقيق أقصى قدر من التقدم لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينطبق هذا على المخصصات المتعلقة بفئات البلدان النامية، والمناطق، وفرادى البلدان والمناطق داخل البلدان، وكذلك فيما بين قطاعات وأنواع المعونة.

(٢) لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ''المعونة الإنمائية في أعلى مستويات لها على الإطلاق في عام ٢٠٠٨'' (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩).

١٠ - فعلى سبيل المثال يحصل عدد كبير من البلدان على قدر أكبر من المعونة عما هو متوقع استنادا إلى الحاجة أو الأداء (''البلدان الأثيرة'')، ويحصل عدد مساوٍ تقريبا على قدر أقل كثيرا مما هو متوقع (''البلدان غير الأثيرة''). وفي عام ٢٠٠٦، حصل خمسة عشرة بلداً من بلدان البرنامج على ٦٠ في المائة من المعونة الثنائية. ومن جهة أخرى، تتلقى بلدان ليست خارجة لتوها من صراع، وإن كانت تواجه رغم ذلك ضغوطاً داخلية شديدة ما يقل في المتوسط عن ثلث مستويات نصيب الفرد من المعونة المقدمة إلى بلدان أخرى. ويعكس هذا إلى حد كبير عدم وجود نظام دولي يقيّم ما إذا كان تخصيص المعونة تستجيب للحاجة أو النتائج ويحقق التوازن في تخصيص المعونة لكفالة مساعدة البلدان على قدم المساواة يتسنى للمجتمع الدولي تحقيق الحد الأقصى من النتائج المتوخاه من تقديم المعونة.

التعرض لانخفاض طويل الأمد فيما يقدم من دعم لأغراض الإنتاج والبنية الاقتصادية.بما في ذلك الزراعة

١١ - حدثت خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية زيادة كبيرة في المخصصات المقدمة إلى القطاع الاجتماعي، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والخدمات الأخرى (ارتفعت من نسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة). وارتفعت المعونة المقدمة في مجال الحوكمة أيضا من الصفر تقريبا إلى ١٠ في المائة. وقد انعكس هذا في انخفاض مخصصات الهياكل الاقتصادية (إذ انخفضت من نسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة إلى أقل من ١٥ في المائة) والإنتاج (من ٢٧ في المائة إلى ٧ في المائة فقط مع انخفاض حاد بصفة خاصة في مخصص الزراعة من ١٩ في المائة إلى ٤ في المائة). وقد كشفت أزمة الغذاء الأخيرة عن ضعف استراتيجية نقص الاستثمار في مجال الزراعة إذا أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت ذاته، ثمة مؤشرات على أن مؤتمر عام ٢٠٠٨ الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي والحدث الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قد ساعدا على تعبئة مزيد من الدعم الدولي في هذا المجال.

مصادر تمويل جديدة تساعد على إنعاش التدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية

١٢ - شهدت السنوات الأخيرة نموا سريعا في مصادر التمويل لأغراض التعاون الإنمائي من خارج القنوات المعتادة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، والمؤسسات الخيرية الخاصة لأغراض التنمية، وقد نمت، لتصبح ١٢,٦ بلايين دولار (٩ في المائة من مجموع تدفقات

التعاون الإنمائي) و ١٤,٨ بلايين دولار (١١ في المائة) على التوالي في عام ٢٠٠٦[٣]. وتستأثر الصناديق المتعددة الأطراف العالمية والرأسية (التي مولها المانحون في المقام الأول عن طريق لجنة المساعدة الإنمائية) بحوالي ٣ في المائة من التدفقات العالمية. ورغم ذلك، يشكل المانحون عن طريق لجنة المساعدة الإنمائية فضلاً عن المنظمات الدولية حوالي ثلاثة أرباع التدفقات العالمية. وقد بدا العديد من آليات التمويل المبتكرة الجديدة في إنتاج تدفقات كبيرة من الموارد لأغراض التنمية، على نحو ما يتناوله الفرع السادس أدناه.

التجزئة الشديدة في إيصال المعونة

١٣ - تشمل التطورات الأخيرة تسارعا في انتشار الوكالات المانحة، التي يقدر عددها حاليا بأكثر من ١ ٠٠٠ وكالة، تشمل ٥٦ وكالة ثنائية، و ٢٣٠ وكالة متعددة الأطراف. ويتعين على حكومات ما يربو على ٣٠ بلدا ناميا في الوقت الراهن، التعامل مع أكثر من ٤٠ وكالة تقوم بتقديم المعونة الإنمائية. والانتشار له بعض المميزات الهامة، بما في ذلك اتساع نطاق الاختيار أمام حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج، مما يمكن أن يعزز استقرار التدفقات والقدرة على التنبؤ بها، وذلك بتنويع المخاطر، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات مصادر التمويل القليلة نسبيا.

ضخامة التكاليف المفروضة على معاملات البلدان المستفيدة من البرنامج

١٤ - غير أن الانتشار له مساوئ محتملة أكثر كثيراً، منها حدوث تضارب حول أولويات التنمية ومشروطياتها، وزيادة المبالغ مخصصات الصناديق العالمية والزيادة الكبيرة في تكاليف المعاملات. واعتبارا من عام ٢٠٠٥، كانت أنشطة المانحين على الصعيد العالمي قد فاقت ٦٥ ٠٠٠ نشاط متجاوزة بذلك عدد الأنشطة في عام ١٩٩٧ وهو ٢٠ ٠٠٠، حيث استضاف بعض البلدان ما يربو على ١ ٠٠٠ نشاط من أنشطة المانحين. وقد صاحب انتشار الجهات الفاعلة في هذا الميدان انخفاض في متوسط حجم المساهمة المقدمة من كل جهة مانحة (من ٢,٥ ملايين دولار إلى ١,٥ ملايين دولار)[٤]. ويقوض الانتشار أيضا قدرة البلدان النامية بتحويله موظفي الحكومة للعمل كنظراء في المشاريع أو موظفين معنيين بشؤون

(٣) للمزيد من المعلومات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يُرجى الاطلاع على دراسة المعلومات الأساسية التي أجراها عام ٢٠٠٨ منتدى التعاون الإنمائي، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعنوانها اتجاهات التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي "(انظر www.un.org/ecosoc/newfunct/2008dcfbckgrd.shtml). وقد بلغت المنح الخاصة ١٨,٥ بلايين دولار عام ٢٠٠٧، أو زهاء ١٨ في المائة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

(٤) E/2008/69، الفقرة ٢٨.

المانحين، حيث تنفق الأموال على المساعدة التقنية من أجل إدارة المشاريع أو على وحدات موازية لتنفيذ المشاريع، مما يزيد من تكلفة التنسيق مع المانحين على كل من الصعيدين العالمي والقطري.

ثالثا – الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

بلغت التبرعات ذروتها في عام ٢٠٠٥، ثم ركدت، تاركة المستقبل غير مؤكد

١٥ – نمت المساهمات في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، بمعدل أسرع من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، أي بنسبة ٩,٩ في المائة سنويا، مقارنة بـ ٢,٦ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف غير المتصلة بالأمم المتحدة، و ٦,٩ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦)[٥]. ولكن إجمالي المساهمات التي تلقاها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٦ انخفضت من حيث القيمة الفعلية، بنسبة ١,١ في المائة، على الرغم من أنه أعقبت ذلك زيادة قدرها ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. واستمرت بعض الوكالات التنفيذية تشهد نموا في المساهمات طوال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٧.

١٦ – وفي الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧، تباطأ النمو السنوي للمساهمات في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، بدرجة ملحوظة إلى ٥,٦ في المائة، بينما نمت المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف غير المتصلة بالأمم المتحدة بمعدل أسرع يعادل ٦,٦ في المائة، كما نمت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بمعدل ٦,١ في المائة (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦).

١٧ – وهناك أيضا دلائل أولية تشير إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨، وأدت إلى قيود مالية شديدة في عواصم البلدان المانحة وسببت تقلبات كبيرة في أسعار الصرف، بدأت تؤثر على التمويل المخصص للتعاون الدولي في مجال التنمية، بما في ذلك جهاز الأمم الإنمائي.

ما زالت تجزئة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية تشكل مسألة مهمة

١٨ – في عام ٢٠٠٧، تلقى ٣٧ من كيانات منظومة الأمم المتحدة ما يقرب من ١٩,١ مليار دولار (بالسعر الجاري لدولار الولايات المتحدة: ١٧,٦ مليار دولار بالأسعار الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦) من المساهمات التقديرية للأنشطة التنفيذية

(٥) انظر A/63/71-E/2008/46.

من أجل التنمية، حيث حصلت ٥ منظمات هي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) على ٧٣ في المائة من مجموع المساهمات. وكانت أكثر أحد عشر منظمة حصولا على المساهمات (بما تشمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) فقد حصلت على ٩٠ في المائة، بينما حصلت المنظمات المتبقية، وعددها ٢٦ منظمة، على ١٠ في المائة من مجموع المساهمات.

تنخفض الموارد الأساسية بوصفها حصة من مجمل المساهمات انخفاضا سريعا

١٩ - ويتمثل الاتجاه الملحوظ الطويل الأجل المتعلق بتمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية في الانخفاض المستمر في الموارد الأساسية بوصفها حصة من مجمل المساهمات، من ٣٧,١ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨,٨ في المائة عام ٢٠٠٧. وقد نمت الموارد الأساسية للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية خلال هذه الفترة بنسبة ٧,٦ في المائة في المتوسط سنويا من حيث القيمة الاسمية، وبنسبة ٠,٤ في المائة من حيث القيمة الفعلية، في المتوسط، بالمقارنة مع ١٥,٩ في المائة و ٨,٢ في المائة على التوالي بالنسبة للموارد الأخرى.

٢٠ - ولا تتوفر بيانات عن الاتجاهات الطويلة الأجل للموارد الأساسية بوصفها حصة من مجمل المساهمات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي سوى لعدد قليل من المنظمات. وتكشف هذه البيانات أن حصة الموارد الأساسية من إجمالي التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، كمجموعة، انخفضت من ٧٩,٧ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٣١,٨ في المائة عام ٢٠٠٧، ولكن، فيما يختص بصندوق الأمم المتحدة للسكان، كانت النسبة أعلى من ذلك بكثير حيث بلغت أكثر من ٦٠ في المائة.

٢١ - وبذلت بعض الجهات المانحة جهودا لوضع التزامات متعددة السنوات بتوفير الموارد الأساسية للهيئات التابعة للامم المتحدة، كما أنها تدعم إصلاح أساليب التمويل لضمان إيجاد توازنٍ أفضلٍ بين تدفقات الموارد الأساسية و الموارد غير الأساسية. ولكن عددا كبيرا من الجهات المانحة يواصل تقديم التزامات سنوية، وهو عامل يزيد من صعوبة التخطيط الفعال المتوسط الأجل من قبل كيانات الأمم المتحدة. و لم يبدأ سوى عدد قليل من الجهات المانحة في المساهمة أيضا في الحسابات الطوعية الأساسية، الجديدة نسبيا والمبتكرة، التي قررتها منظمة

العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وغيرها من وكالات الامم المتحدة.

تدفقات الموارد غير الأساسية تعاني من التجزئة الشديدة

٢٢ - لقد أدى الاعتماد على الموارد غير الأساسية، مع ما يقابلها من عدم القدرة على التنبؤ بالتمويل، وبتوقيت المدفوعات، والاستخدام المقيد الذي يمكن أن تخصص له التبرعات، إلى جعل إدارة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، وتنفيذ برامجها، أمرا أكثر تحديا.

٢٣ - لقد كان نمو التمويل غير الأساسي خلال العقد الماضي أيضا عاملا مهما في زيادة تكلفة المعاملات بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة. كما أن التفاوض على اتفاقات التمويل الفردي، وتتبع البرمجة والبيانات المالية لمئات، بل آلاف، المشاريع الفردية، والإبلاغ عنها، وتقديم تقارير مبنية على مجموعات من المتطلبات الشديدة التباين، مثلا كل ذلك يضيف تكاليف كبيرة تقع خارج نطاق نظم التشغيل الأساسية للمنظمة.

٢٤ - وفي حين أن معظم الهيئات التابعة للأمم المتحدة تحاول أن تضمن توافق التمويل التكميلي مع الأولويات الاستراتيجية، إلا أن أمثال هذا النوع من التمويل جميعها تشوه، إلى حد ما، التوجهات الفنية التي تضعها مجالس الإدارات ذات الصلة. ويشكل هذا تحديا خاصا للوكالات المتخصصة التي تضع المعايير، والتي شهدت، كمجموعة، تراجع حصة التمويل الأساسي من إجمالي المساهمات من ٣٦,٨ في المائة عام ٢٠٠٣، إلى ٢٩ في المائة عام ٢٠٠٧[٦]. وإضافة إلى ذلك، غالبا ما لا تخضع الأنشطة الممولة من خارج الميزانية لاسترداد التكاليف بالكامل، مما يعني، في واقع الأمر، أنها تتلقى دعما ماليا من الموارد الأساسية.

(٦) تختلف نسبة الموارد العادية إلى الموارد الخارجة عن الميزانية بين الوكالات المتخصصة بدرجة كبيرة. ففيما يتعلق بمنظمة العمل الدولية، مثلا، تعد النسبة أعلى من الرقم الوارد أعلاه بكثير، أي أكثر من ٦٠ في المائة.

الجدول ١

المساهمات في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية: ٢٠٠٢-٢٠٠٧

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	النسبة المئوية للتغير ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧	المتوسط السنوي للنسبة المئوية للتغير ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧
(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الجاري)								
الموارد الأساسية	٣ ٨٢٠	٤ ٠٣٠	٤ ٥٤٧	٤ ٥٣٨	٤ ٩٣٨	٥ ٥٠١	١١,٤	٧,٦
الموارد غير الأساسية	٦ ٤٨٩	٨ ٧٣٥	١٠ ١٧٢	١٢ ٤٤٩	١٢ ٢٤١	١٣ ٥٧٦	١٠,٩	١٥,٩
مجموع المساهمات	**١٠ ٣٠٩**	**١٢ ٧٦٥**	**١٤ ٧١٩**	**١٦ ٩٨٧**	**١٧ ١٧٩**	**١٩ ٠٧٨**	**١١,١**	**١٣,١**
الزيادة السنوية (نسبة مئوية)		٢٣,٨	١٥,٣	١٥,٤	١,١	١١,١		
(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٥)								
الموارد الأساسية	٤ ٩٦٦	٤ ٦٠٤	٤ ٧٦٦	٤ ٦٤٠	٤ ٩٣٨	٥ ٠٧٤	٢,٨	٠,٤
الموارد غير الأساسية	٨ ٤٣٧	٩ ٩٨٠	١٠ ٦٦١	١٢ ٧٢٩	١٢ ٢٤١	١٢ ٥٢٢	٢,٣	٨,٢
مجموع المساهمات	**١٣ ٤٠٣**	**١٤ ٥٨٤**	**١٥ ٤٢٧**	**١٧ ٣٦٩**	**١٧ ١٧٩**	**١٧ ٥٩٦**	**٢,٤**	**٥,٦**
الزيادة السنوية (نسبة مئوية)		٨,٨	٥,٨	١٢,٦	١,١-	٢,٤		
النسبة المئوية للموارد الأساسية	٣٧,١	٣١,٦	٣٠,٩	٢٦,٧	٢٨,٧	٢٨,٨		

على الرغم من التقلب في تدفقات الموارد، ازداد توجيه الدعم إلى أقل البلدان نموا

٢٥ - على الرغم من تزايد التقلب في تدفقات الموارد، وانخفاض حصة الأمم المتحدة في المساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة المتعددة الأطراف في السنوات الأخيرة، ازداد تحديد الأهداف بالنسبة للصناديق. وزاد مجموع نفقات منظومة الأمم المتحدة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في أقل البلدان نموا بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٢، حيث بلغ ٥,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. وهذه الحصة، كنسبة مئوية من مجموع النفقات القطرية، زادت أيضا من ٤٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٥، أعقبها انخفاض طفيف إلى ٤٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. وهناك ثمانية من أصل أكثر عشرة بلدان مستفيدة من البرنامج من حيث نفقات الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية

تنتمي جميعها إلى أقل البلدان نموا. وقد دأبت افريقيا على تلقي أكبر حصة من النفقات، حيث بلغت ٤٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ و ٤٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧.

نمو كبير في الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات

٢٦ - وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٩، تم توجيه ما يقرب من ٤ بلايين دولار في شكل تبرعات من ٤٠ من الجهات المانحة ومن البلدان المستفيدة من البرنامج إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات، والتي يديرها مكتب الصناديق الإستئمانية المتعددة المانحين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقوم العديد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى أيضا بإدارة صناديق مجمعة مشتركة بين الوكالات. وتُستخدم الصناديق الإستئمانية المتعددة المانحين لمعالجة التحديات المختلفة، الإنسانية والمتعلقة بالإنعاش والتعمير والتنمية، التي برزت على الصعيد القطري نتيجة للبرمجة 'الأفقية'، بما في ذلك أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الصناديق المواضيعية أدت إلى تحسين مرونة تدفقات الموارد، والقدرة على التنبؤ بها، وخفض تكلفة المعاملات

٢٧ - أنشأت جميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة تقريبا بعض أنواع الصناديق المواضيعية كجزء من استراتيجية أوسع نطاقا للتصدي لاتجاه الانخفاض الطويل الأمد في الموارد الأساسية. وتسمح هذه الصناديق المواضيعية للمانحين بالمساهمة بموارد في بعض بنود الخدمات، والمناطق، والبلدان المستفيدة من البرنامج، وفئات برامج محددة. وقد أدى استخدام الصناديق المواضيعية إلى تحسين مرونة التمويل والقدرة على التنبؤ به. وبدلا من إدارة مساهمات متعددة، يوجد صندوق واحد فقط لكل مجال مواضيعي، وتقرير سنوي موحد واحد بدلا من بيانات منفصلة لكل جهة من الجهات المانحة. وهذا يقلل من تكلفة المعاملات بالنسبة لكيان الأمم المتحدة المعني من حيث الزمن الذي ينفقه الموظفون في إدارة التبرعات.

٢٨ - ولا تتوفر حاليا بيانات عن مجمل حجم الأموال الموجهة إلى الصناديق المواضيعية المرتبطة بالخطط الاستراتيجية لكيانات الأمم المتحدة. وبالنسبة لليونيسيف، كان التمويل المواضيعي كحصة من إجمالي المساهمات يعادل ١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٣ ، و ٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ ، و ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ ، و ١١ في المائة في عام ٢٠٠٦ و ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. وقد زادت المساهمات المواضيعية لليونيسيف من ٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٩٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي). وتستند المساهمات المواضيعية إلى البرامج القائمة، مثل البرامج القطرية التي يوافق عليها المجلس التنفيذي أو المجالات ذات الأولوية المواضيعية المحددة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٢٩ - ويمكن اعتبار المساهمات المواضيعية أكثر أشكال التمويل جاذبية بعد الموارد العادية و/أو التمويل الأساسي الطوعي، لأن هذا النوع من الدعم يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية والأولويات الخاصة بكيان الأمم المتحدة المعني، مع السماح في نفس الوقت للتخطيط على المدى الطويل والاستدامة.

لا يزال التمويل الخاص جزءاً صغيراً، وإن يكن متناميا من المساهمات الإجمالية

٣٠ - لقد جلب التمويل من مصادر خاصة موارد جديدة لعدد من كيانات الأمم المتحدة. وأبدت اليونيسيف مهارة على وجه الخصوص في زيادة قوة المساهمات الخاصة. وبلغ إجمالي الدخل من مصادر خاصة لليونيسيف ٨٦٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، مما يعكس زيادة قدرها ٩ في المائة عن عام ٢٠٠٦[٧]. واستفادت الصناديق والبرامج الأخرى أيضا من التمويل الخاص أو قامت بتعزيز التعاون مع القطاع الخاص. فقد بدأ برنامج الأغذية العالمي مؤخرا، على سبيل المثال، العمل في شراكتين عالميتين متعددتي السنوات، وبقيمة تبلغ عدة ملايين من الدولارات، بغرض التماس المساهمات من المؤسسات الشريكة، على أساس استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٣١ - ومع ذلك، فإن الحصول على تمويل من القطاع الخاص غالبا ما يقترن بتكاليف مرتفعة للمعاملات. وعادة ما يفضل القطاع الخاص تفضيلا قويا تخصيص الأموال لمشاريع في بلدان محددة. ويجد هذا، للأسف، من المرونة في استخدام الأموال، ويمكن أن يؤدي إلى مشاريع يتحكم فيها المانحون. وبالنسبة إلى الوكالات المتخصصة، فإن التركيز الزائد على حشد الموارد من القطاع الخاص، قد يكون محفوفا أيضا بتضارب محتمل في المصالح، ويرجع ذلك إلى دورها العالمي في وضع القواعد والمعايير.

(٧) انظر E/ICEF/2008/10، الجدول ٤.

الجدول ٢

التمويل من القطاع الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي: ٢٠٠٥-٢٠٠٧[أ]

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الجاري)

	٢٠٠٥			٢٠٠٦			٢٠٠٧		
	مجمل التمويل	التمويل من القطاع الخاص	مجمل التمويل من القطاع الخاص (نسبة مئوية)	مجمل التمويل	التمويل من القطاع الخاص	مجمل التمويل من القطاع الخاص (نسبة مئوية)	مجمل التمويل	التمويل من القطاع الخاص	مجمل التمويل من القطاع الخاص (نسبة مئوية)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٤ ٨٠٠	٢٣	٠,٥٪	٤ ٧٩٠	٩١	١,٩٠٪	٥ ١٩٠	١٥٠	٢,٨٩٪
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٥٤٤,٦	١١,٢	٢,٠٦٪	٥٧٠,٥	١٦,٣	٢,٨٦٪	٧٠٥,٢	٢١,٤	٣,٠٣٪
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	٢ ٧٦٢	١ ٢٣٥	٤٤,٧١٪	٢ ٧٨١	٧٩٩	٢٨,٧٣٪	٣ ٠١٣	٨٧٨	٢٨,٨١٪
برنامج الأغذية العالمي	٢ ٧٠٠	٢٧	١,٠٪	٢ ٧٠٠	٥٥	٢,٠٪	٢ ٧٠٠	٤٩,١	١,٨٪

المصدر: الاستعراضات السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتقارير السنوية لليونيسيف.

(أ) يشمل المساهمات من القطاع الخاص والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

(ب) يشمل رقم عام ٢٠٠٥ لصندوق الأمم المتحدة للسكان ''إيرادات أخرى'' قدرها ٨,٣ مليون دولار للميزانية العادية و ٢,٩ مليون دولار من مساهمات التمويل المشترك من القطاع الخاص. ولم يسجل الصندوق مساهمات من القطاع الخاص في الميزانية العادية لعام ٢٠٠٥. وتستخدم ''الإيرادات الأخرى'' وقدرها ٨,٣ مليون دولار هنا لتوضيح الحجم التقريبي للتمويل من القطاع الخاص في الميزانية العادية. ومن المرجح أن يكون المبلغ الفعلي أقل مما هو وارد في الجدول ٢. ويشمل التمويل من القطاع الخاص لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ استثمانات من هبات القطاع الخاص في الميزانية العادية ومساهمات التمويل المشترك من القطاع الخاص.

٣٢ - باستثناء ما يخص منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ليست المساهمات من القطاع الخاص حتى الآن مصدرا مهما للدخل بالنسبة للصناديق والبرامج مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، على الرغم من أن تلك المساهمات تشهد بعض النمو (انظر الجدول ٢)[٨]. ففيما يخص صندوق الأمم المتحدة للسكان، على سبيل المثال، ظلت المساهمات من القطاع الخاص في عام ٢٠٠٧ أكثر قليلا من ٣ في المائة من إجمالي الإيرادات. وفي حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، زاد التمويل من القطاع

(٨) ينطبق الأمر ذاته على الوكالات المتخصصة.

الخاص زيادة كبيرة، لكنه مازال يمثل حصة ضئيلة من إجمالي المساهمات. وعموما، لا يوجد أي دليل يشير إلى أن الإيراد الذي تلقته الصناديق والبرامج من مصادر خاصة يشوه تنفيذ الأنشطة التي تقررها مجالس الإدارة.

تقاسم أعباء الموارد الأساسية: قلة عدد الأيدي التي تحمل العبء

٣٣ - يرتبط حجم التمويل الأساسي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ارتباطا وثيقا باشتراك الجهات المانحة في تقاسم العبء. والفرق بين الجهات المانحة في هذا المجال كبير جدا. وقد شهدت سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ظهور اتجاه متزايد نحو تقاسم غير متكافئ لأعباء التمويل الأساسي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية[٩]. واستمر هذا الاتجاه إلى حد كبير خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الجديد. ففي الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٧، ساهم أكبر ١٠ مانحين لليونيسيف بـ ٨١ في المائة في المتوسط من المساهمات الأساسية؛ وكانت النسبة فيما يخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقارب ٨٥ في المائة؛ وتجاوزت النسبة فيما يخص صندوق الأمم المتحدة للسكان ٩٣ في المائة. وتنطبق مسألة تركيز التمويل المتعلق بالمانحين أيضا على الوكالات المتخصصة. ففي منظمة الأغذية والزراعة، على سبيل المثال، كان أكبر ١٠ مانحين (مع استثناء الصناديق العالمية، مثل صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، ولكن مع تضمين المساهمات المتعددة الأطراف)، يمثلون ٥٣ في المائة من مجموع الموارد الطوعية الواردة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما أن أكبر ٢٠ مانحا ساهموا بـ ٧٩ في المائة منها[١٠]. ومن مجموع المساهمات في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية في السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، كانت ثمانية بلدان مانحة تمثل حوالي ٦٥ في المائة.

رابعا - المصارف المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية

تمثل خمسة من مصارف التنمية الرئيسية حوالي ٧٠ في المائة من مجمل تدفقات التمويل المتعدد الأطراف

٣٤ - تقدم المصارف المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية، والمراد بها هنا بصورة رئيسية مجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية الأربعة، مجموعة واسعة من الخدمات

(٩) انظر ”دور الأمم المتحدة في التنمية: قضايا الإصلاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي: منظور من بلدان الشمال الأوروبي: التقرير النهائي عن مشروع الأمم المتحدة لبلدان الشمال الأوروبي“ (١٩٩١).

(١٠) انظر تقرير تنفيذ برامج منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (الفقرة ٣٤ والجدول ٤).

المالية وغير المالية[١١]. وتشمل هذه الخدمات تقديم القروض والاعتمادات والمنح من أجل التنمية، فضلا عن غيرها من الخدمات ذات الطابع غير المالي والتي لا توفرها المؤسسات المالية الخاصة عموما، مثل المساعدة التقنية المتصلة بالقروض؛ وإنتاج المعارف والوساطة وتوفير السلع العامة العالمية والإقليمية، بما في ذلك، في معظم الحالات، تقديم الدعم لعمليات التكامل الإقليمي[١٢].

٣٥ - وتعكس مجموعة الخدمات التي توفرها فرادى مصارف التنمية الاحتياجات الإنمائية للمنطقة المعينة التي تخدمها. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تمثل المدفوعات من صندوق التنمية الأفريقي، وهو ذراع مصرف التنمية الأفريقي المعني بتقديم القروض الميسرة، ما يقرب من نصف مجمل تدفقات التمويل من البنك إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠٧. ومن جهة أخرى، تولي مصارف التنمية المتعددة الأطراف في أوروبا وآسيا الوسطى مزيدا من التركيز لدعم تنمية القطاع الخاص، حيث يعقد البنك الأوروبي للإعمار والتنمية شراكات مع الجهات التجارية على نحو منتظم.

٣٦ - وتُعد مصارف التنمية المتعددة الأطراف أكبر مقدمي تمويل التنمية المتعدد الأطراف إلى البلدان النامية. ويمثل مجموع التدفقات من البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية الأربع ٤٣ في المائة و ٢٧ في المائة على التوالي من إجمالي التدفقات من جميع المصادر المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧. وقد ساهمت مصارف التنمية المتعددة الأطراف إجمالا بنحو ٢٧ في المائة من التدفقات الرسمية العالمية في الفترة نفسها[١٣]. ودفعات

(١١) تتألف مجموعة البنك الدولي من: البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ والمؤسسة الإنمائية الدولية؛ والمؤسسة المالية الدولية؛ ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف؛ والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وتشمل مصارف التنمية الإقليمية الأربعة: مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجموعة بنك التنمية لبلدان الأمريكتين. كما يصنف عدد من البنوك دون الإقليمية التي أنشئت لأغراض التنمية بوصفها مصارف متعددة الأطراف، حيث أنها مملوكة من قبل مجموعة من البلدان (وهم عادة أعضاء مقترضون وليسوا جهات مانحة). وتشمل المصارف التالية: مؤسسة تنمية الأنديز؛ ومصرف التنمية الكاريبي؛ ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي؛ ومصرف التنمية لشرق أفريقيا؛ وبنك التنمية لغرب أفريقيا. وتركز هذه المذكرة أساسا على البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية) ومصارف التنمية الإقليمية الأربعة.

(١٢) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.05.11.C.1).

(١٣) يشمل مجموع التدفقات الرسمية المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التدفقات الرسمية من المصادر المتعددة الأطراف والثنائية. فقد جمعت البيانات الواردة في هذه المذكرة من إحصاءات التنمية الدولية المنشورة على الإنترنت والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي توثق التدفقات المالية لمجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية بما فيها مصرف التنمية الكاريبي. وتشمل البيانات المتعلقة بمصارف التنمية المتعددة الأطراف مصرف التنمية الكاريبي أيضا، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

التسديد من البلدان النامية أدت في بعض الحالات إلى أن يصبح صافي تحويلات الموارد المالية من مصارف التنمية المتعددة الأطراف سلبيا، ولا سيما من البنك الدولي. فعلى سبيل المثال، كان صافي تحويل الموارد من البنك الدولي إلى منطقة أمريكا اللاتينية بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ سلبيا. وشهدت منطقة آسيا أيضا صافيا سلبيا كذلك لتحويلات للموارد من البنك الدولي لعدة سنوات في خلال هذه الفترة.

تمثل خمسة مصارف رئيسية أيضا حوالي ٣٠ في المائة من مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف

٣٧ - وتُعد مصارف التنمية المتعددة الأطراف أيضا من الجهات العاملة الرئيسية في التعاون الدولي من أجل التنمية، وقد مثلت نحو ٣٠ في المائة من مجموع مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي ١٢,٤ في المائة، مقارنة بـ ١٣ في المائة لمجمل المساعدة الإنمائية الرسمية، و ١٢,٢ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف. وتُعد المفوضية الأوروبية أكبر مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف، بينما تحتل مصارف التنمية المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي (انظر الجدول ٣)[١٤]. وفيما عدا عام ٢٠٠٤، ظلت المنح المقدمة من الجهات المانحة والاشتراكات الرأسمالية في مصارف التنمية المتعددة الأطراف أقل من ١٠ في المائة من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي عام ٢٠٠٧، تلقت مصارف التنمية المتعددة الأطراف حوالي ٨,٥ مليار دولار من هذه المساهمات، أو نحو ٨,٢ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يمثل انخفاضا بنسبة ١٢,٥ في المائة عن العام السابق.

(١٤) من المهم أن نلاحظ أنه لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا للمعونة الإنمائية، مما يجعل المقارنة بين إحصاءات مساعدات التنمية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة المساعدة الإنمائية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، أكثر تعقيدا.

الجدول ٣

المنح المقدمة من الجهات المانحة والاشتراكات الرأسمالية المقدمة إلى مصارف التنمية المتعددة الأطراف: ٢٠٠٢-٢٠٠٧[أ]

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الجاري)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مصارف التنمية المتعددة الأطراف	٥ ٥٨٤,٦١	٥ ٢٩٩,٠٣	٨ ٦٠٨,٥٢	٧ ٣١٢,٦٩	٩ ٦٦٨,٣٩	٨ ٤٦٣,٦٦
المفوضية الأوروبية	٥ ٦٩٦,٧٥	٦ ٩٤٥,٨٤	٨ ٩٢١,٦١	٩ ٢٥٨,٠٨	٩ ٩٣٠,٨٢	١١ ٧١٤,٢٥
وكالات الأمم المتحدة	٤ ٧٥٣,٧٦	٤ ٨٢٧,٧٣	٥ ١٢٨,٦٨	٥ ٤٦٩,١٨	٥ ٢٣٥,٠٨	٥ ٨٠١,٤٤
التدفقات المتعددة الأطراف	١٧ ٥٣٩,٨٧	١٩ ٣٢٩,٥٧	٢٥ ١٢٧,٤١	٢٤ ٦٥٣,٣٩	٢٧ ٤٥٧,٢٨	٣٠ ٥٩٧,٧٥
مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية	٥٨ ٢٩٦,٦٨	٦٩ ٠٦٤,٨٦	٧٩ ٤٣١,٥١	١٠٧ ٠٧٧,٨١	١٠٤ ٣٦٨,٧٦	١٠٣ ٤٨٦,٨٣
حصة مصارف التنمية المتعددة الأطراف من مجموع المساهمات المتعددة الأطراف في المساعدة الإنمائية الرسمية (نسبة مئوية)	٣١,٨	٢٧,٤	٣٤,٣	٢٩,٧	٣٥,٢	٢٧,٧
حصة مصارف التنمية المتعددة الأطراف من مجموع المساهمات في المساعدة الإنمائية الرسمية (نسبة مئوية)	٩,٦	٧,٧	١٠,٨	٦,٨	٩,٣	٨,٢

المصدر: الإحصاءات الإنمائية الدولية المنشورة على شبكة الإنترنت لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

(أ) تشمل بيانات مصرف التنمية الكاريبي.

٣٨ - تمثل مصارف التنمية المتعددة الأطراف ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من مجمل مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف، وحوالي ١٠ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان المتلقية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ (انظر الجدول ٤).

٣٩ - وتُعد المؤسسة الإنمائية الدولية أكبر مقدم للمساعدات الإنمائية من بين مصارف التنمية المتعددة الأطراف. وتموَّل المؤسسة إلى حد كبير عن طريق المساهمات المقدمة من حكومات البلدان المتقدمة النمو، بالإضافة إلى أموال إضافية تأتي من إيراد البنك الدولي وسداد القروض التي قدمتها المؤسسة. ومنذ عام ١٩٩٠، مثلت المؤسسة نحو ٣٠ في المائة في المتوسط من صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها المؤسسات المتعددة الأطراف. وأسفرت الدورة الخامسة عشرة لتجديد الموارد (من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١) عن أكبر زيادة في التمويل من المانحين في تاريخ المؤسسة، إذ بلغت ٤١,٦ مليار دولار، بزيادة قدرها ٩,٥ مليار دولار عن

الدورة الرابعة عشرة لتجديد الموارد. وتعهد خمسة وأربعون بلدا، وهو أعلى رقم في تاريخ المؤسسة، بمساهمات لتجديد الموارد للدورة الخامسة عشرة، منها ستة بلدان تساهم لأول مرة[١٥]. ووصلت التعهدات للبنك الدولي مستوى قياسيا بلغ ٢٥,١ بليون دولار، للمساعدة في التغلب على الفقر في أشد البلدان فقرا في العالم، مما يمثل زيادة بنسبة ٤٢ في المائة عن الدورة الرابعة عشرة لتجديد الموارد.

الجدول ٤

إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية مصنفة حسب مصارف التنمية المتعددة الأطراف: ٢٠٠١-٢٠٠٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الجاري)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مصارف التنمية المتعددة الأطراف	٨ ٢٦٦	٩ ٧٦٠,٤٨	٩ ٧٥٥,٠٠	١٢ ٠٠٢,٣٥	١١ ٥٨٢,١٦	٤٨ ٣١٩,٨١	١٧ ٦٠٣,١٧
حصة مدفوعات مصارف التنمية المتعددة الأطراف (نسبة مئوية)	٤٢	٤٦	٤٣	٤٥	٤٢	٦٩	٤٨
حصة جميع الجهات المانحة من مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية (نسبة مئوية)	١٠	١١	٩	١٠	٨	٢٥	١١

المصدر: الإحصاءات الإنمائية الدولية المنشورة على شبكة الإنترنت لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية

تتفاوت التساهلية تفاوتا كبيرا فيما بين مصارف التنمية المتعددة الأطراف، وفيما بين المناطق

٤٠ - تشكل أنشطة التعاون الإنمائي الميسرة حصة واسعة التنوع من تدفقات الموارد إلى البلدان النامية، فيما بين مصارف التنمية المتعددة الأطراف. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧، خصص مصرف التنمية الأفريقي نحو ٥٠ في المائة من موارده السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما ذكر من قبل، في حين أن النسبة المناظرة في البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي كانت ٤٠ و ٣٠ في المائة على التوالي (انظر الرسم البياني ١). ويحتفظ المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بميزانية صغيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية، حيث تمثل ٣-٦ في المائة

(١٥) إستونيا والصين وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومصر.

فقط من إجمالي مدفوعات البنك، مما يعكس تركيزه في المقام الأول على تمويل المشاريع الاستثمارية بالشروط السائدة في السوق.

مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات الرسمية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧

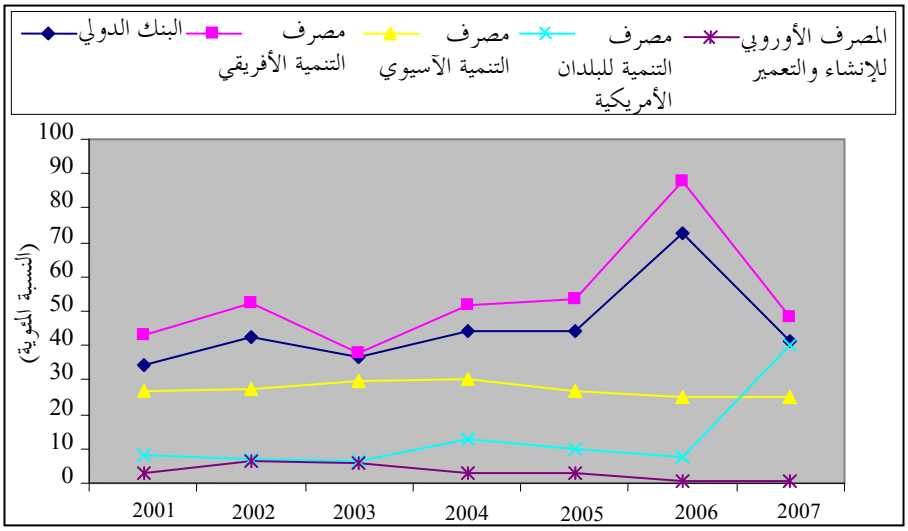

المصدر: الإحصاءات الإنمائية الدولية المنشورة على الإنترنت. والصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤١ - لقد ارتفعت حصة صافي التدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى أفريقيا بصورة مطردة من حوالي ٤٢ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٥٣ في المائة تقريباً عام ٢٠٠٧، غير أن حصة أمريكا اللاتينية من صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية شهدت انخفاضاً من حوالي ٩ في المائة إلى ٤,٤ في المائة في نفس الفترة (انظر الجدول ٥). وكذلك انخفضت حصة آسيا من تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أثناء الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٧. ويمكن تفسير الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بإنها حدثت نتيجة ارتفاع تدفقات المؤسسة الدولية للتنمية إلى تلك القارة، فضلاً عن الزيادة الطموحة في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية بواسطة مصرف التنمية الأفريقي بالمقارنة مع المصارف الإنمائية الإقليمية الأخرى.

الجدول ٥

صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف حسب المنطقة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الجاري)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أفريقيا	٢ ٧٤٧,٥٥	٣ ٥٢١,٦٥	٣ ٤٣١,٥١	٤ ٧٧٣,٨٤	٤ ٤٥٢,٠٥	٤ ٧٨٥,٢٢	٥ ٣٥٥,٩١
الحصة (النسبة المئوية)	٤٢,١	٤٦,٧	٤٦,٥	٥١,٦	٥١,٦	٥٤,٣	٥٢,٧
آسيا	٣ ٠٥٢,١٤	٣ ٢٦٢,٠١	٣ ٠٢٨,٨٥	٣ ٣٤٧,٥٧	٣ ٣٧٥,٤٣	٣ ٤٥٤,٥٩	٤ ١٥٧,١٦
الحصة (النسبة المئوية)	٤٦,٨	٤٣,٢	٤١,١	٣٦,٢	٣٩,١	٣٩,٢	٤٠,٩
أمريكا اللاتينية	٥٨٢,٠٥	٥١٤,٢	٦١٧,٧	٦٢٨,٦٩	٥٥١,٣٧	٤٠٨,٠٤	٤٤٤,٨٦
الحصة (النسبة المئوية)	٨,٩	٦,٨	٨,٤	٦,٨	٦,٤	٤,٦	٤,٤
أوقيانوسيا	١٢,٥٥	٨,٣٨	١٢,٠١	١١,٦٤	١٢,١٥	١٣,٢٦	١٠,٥٤
الحصة (النسبة المئوية)	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١

المصدر: إحصائيات التنمية الدولية على الإنترنت والصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. تزايد أهمية المصارف الإنمائية الإقليمية.

٤٢ - تقوم المصارف الإنمائية الإقليمية حاليا بدور أكبر من دور البنك الدولي في مناطق أمريكا اللاتينية وآسيا وأوقيانوسيا، من حيث حجم صافي التدفقات الرسمية. غير أن البنك الدولي ما زال أكبر مصدر للتمويل في المناطق الأفريقية والأوروبية. وفي أمريكا اللاتينية، زاد بشكل مطرد صافي التدفقات المشتركة من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومن مصرف التنمية الكاريبي وتجاوزت تلك التدفقات منذ عام ٢٠٠١ التدفقات من البنك الدولي (باستثناء عام ٢٠٠٤). وفي آسيا وصل صافي التدفقات الرسمية من المصارف الإنمائية الإقليمية إلى ٥,٦ بلايين دولار تقريباً في عام ٢٠٠٧، مما يوازي ضعف صافي التدفقات الرسمية من البنك الدولي. وقامت المصارف الإنمائية الإقليمية على وجه الخصوص بتوسيع نطاق التمويل للبلدان ذات الدخل المتوسط، حيث يتجاوز صافي تدفقاتها مجتمعة صافي تدفقات البنك الدولي[١٦].

٤٣ - وتعكس الأهمية المتزايدة للمصارف الإنمائية الإقليمية مزاياها النسبية مقارنة بالمؤسسات المالية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وكذلك فإن زيادة تمثيل البلدان

(١٦) انظر دارسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.C.1).

المستفيدة في مجالس إدارة المصارف الإنمائية الإقليمية بالمقارنة مع المؤسسات المالية العالمية أدى أيضاً إلى تعزيز الشعور بالملكية لدى البلدان المتلقية. وتعتبر المصارف الإنمائية الإقليمية كذلك آلية فعّالة لتنسيق وتمويل المنافع العامة الإقليمية عبر الحدود، وأنها مهيأة بشكل جيد لتيسير نقل واستخدام المعرفة الخاصة بكل منطقة ووضع سياسيات مناسبة للاحتياجات الاقتصادية الإقليمية(١٧).

جهود إعادة التمويل قيد التنفيذ

٤٤ - شهدت السنوات الأخيرة تجدد النداءات من أجل المضي في تعزيز المهام الإنمائية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بغية تمكينها من تحسين تلبية الاحتياجات الإنمائية الإقليمية، ولا سيما احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض. ولقد طرح عدد من المقترحات لتحقيق هذه الغاية، وحدث ذلك آخر مرة أثناء مؤتمر قمة مجموعة العشرين في لندن في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، للتصدي للأثر المباشر الناجم عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، في الوقت الذي يتم فيه تعزيز الإصلاح طويل الأجل للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

٤٥ - وسيقتضي الدور الموسع للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في مجال توفير التمويل المعاكس للدورات الاقتصادية، فضلاً عن خدمات التأمين وإدارة المخاطر المحسنة على الصعيد الإقليمي، زيادة كبيرة في قاعدة مواردها، و/أو تعزيز الاستفادة من برامج التمويل المشترك وضمانات القروض. وفي مؤتمر قمة مجموعة العشرين في لندن، تم الاتفاق على زيادة قاعدة الموارد المالية للمصارف الإنمائية الإقليمية بمبلغ ١٠٠ بليون دولار للفترة بين عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١١. وفي مؤتمر الدوحة لاستعراض التمويل من أجل التنمية الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ناشد رؤساء الدول والحكومات أيضا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مواصلة البحث عن سبل ابتكارية لتوفير التمويل الإضافي من أجل التنمية، مع المحافظة على قاعدة رأسمالها وكفالة استدامة العمليات.

خامسا - الصناديق العالمية

الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال تمويل البيئة والصحة

٤٦ - تعرّف البرامج العالمية - التي يُشار إليها عادة ''بالصناديق العالمية'' أو ''الصناديق الرأسية'' - على أنها ''شراكات ومبادرات ذات صلة ترمي إلى إفادة أكثر من منطقة واحدة

(١٧) المرجع نفسه.

في العالم ويتفق فيها الشركاء اتفاقا صريحا بشأن الأهداف، ويتفقون على إنشاء منظمة (رسمية أو غير رسمية) جديدة، وإنتاج منتجات أو خدمات جديدة، والإسهام بموارد مكرسة للبرنامج''[١٨]. وبعبارة أخرى، تركز الصناديق العالمية ''رأسيا'' على مسائل أو موضوعات محددة، وذلك بخلاف النهج ''الأفقي'' لنموذج البرمجة الإنمائية القطري.

٤٧ - وشكلت المساهمات المقدمة إلى البرامج العالمية ٣ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٥. ويعرض الجدول ٦ المستوى الحالي للموارد المكرسة لستة صناديق عالمية رئيسية. ولقد أثبتت هذه الصناديق العالمية، على وجه الخصوص، أنها أداة هامة للمجتمع الدولي للتصدي للأمراض الرئيسية. وقدم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا مثلا، وهو أكبر الصناديق العالمية الستة، ربع كامل التمويل المخصص على الصعيد العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وثلثي التمويل لمكافحة السل وثلاثة أرباع التمويل لمكافحة الملاريا[١٩].

٤٨ - ولقد كانت الأمم المتحدة جهة فاعلة رئيسية في مجال إنشاء الكثير من الصناديق العالمية. ومع ذلك، هناك تصور بأن على الصناديق العالمية أن تظل مبادرات مركّزة وألا تنمو لتحل محل متطلبات البرمجة الأوسع نطاقا وأكثر تعقيدا التابعة للمنظومة الإنمائية بالأمم المتحدة أو النيل من تلك المتطلبات. وتستفيد الموارد المقدمة للصناديق العالمية في حالات كثيرة، من نفس بنود الميزانية الحكومية بمثل ما تستفيد به المبادرات ذات الصلة التابعة للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة. وتعتبر معظم الصناديق العالمية أيضا من الصناديق التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المصادر التقليدية للمساعدة الإنمائية الرسمية والتي لا تنتج مساهمات إضافية من الشركاء غير التقليديين. وبالإضافة إلى ذلك، فرغم أن الصناديق العالمية قد تخفّض تكاليف المعاملات للجهات المانحة، إلا أن عملياتها تؤدي عادة إلى زيادة كبيرة في الأعباء الإدارية بالنسبة لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج، نظرا لضعف الاتساق مع النظم الوطنية ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٤٩ - ولقد اعتمدت الصناديق العالمية مجموعة واسعة من ترتيبات الإدارة والتنظيم. وعلى سبيل المثال، فهي قد تكون كيانات قانونية مستقلة ذات مجالس إدارة مستقلة وتملك هياكل تنظيمية على شاكلة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد

(١٨) انظر *Aid Architecture*: *an overview of the main trends in ODA flows*: an update: May 2008, The World Bank Group.

(١٩) انظر (E/2006/60).

تعمل صناديق عالمية أخرى عوضا عن ذلك كرابطات غير رسمية لشركاء بدون مركز قانوني. وقد يدير هذه الصناديق ممثلون عن المؤسسات المانحة والبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص وأعضاء المجتمع المدني (مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين ومبادرة القضاء على داء السل). وبالتالي تتنوع الصناديق العالمية تنوعا كبيرا من حيث تشكيل مجالس الإدارة والسلطات المخولة لها. وكذلك تقوم الوكالات المضيفة، في حالات كثيرة، بدور شركاء التنفيذ إذ تطبق سياساتها وإجراءاتها الإدارية الخاصة، مما قد يزيد من تعقد ترتيبات المساءلة.

الجدول ٦

الصناديق العالمية

	الموارد المالية			
الصندوق العالمي	آخر دورة	التعهدات	الدورة السابقة	التعهدات المالية
الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا	٢٠٠٨-٢٠١٠	٩,٧ بليون دولار[أ]	٢٠٠٥-٢٠٠٨	٥,٤ بليون دولار
مرفق البيئة العالمية	٢٠٠٦-٢٠١٠	٣,١٣ بليون دولار[ب]	٢٠٠٢-٢٠٠٦	٣,٠ بليون دولار
التحالف العالمي للقاحات والتحصين[ج]	٢٠٠٦-٢٠١٥	١,٦ بليون دولار	٢٠٠٠-٢٠٠٥	١,٧ بليون دولار
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٢٠٠٨-٢٠٠٩ ٢٠ سنة	٤٦٩ مليون دولار[د]		
مرفق التمويل الدولي للتحصين	منذ ٢٠٠٦	٥,٣ بليون دولار[هـ]		
التحالف العالمي لتحسين التغذية[و]	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٥٥,٥ مليون دولار[ز]		

(أ) التبرعات والمساهمات المتوقعة.

(ب) التجديد الرابع لموارد مرفق البيئة العالمية، موقع مرفق البيئة العالمية على شبكة الإنترنت.

(ج) (S/2006/60).

(د) ميزانية فترة السنتين.

(هـ) موقع مرفق التمويل الدولي للتحصين على شبكة الإنترنت.

(و) التحالف العالمي لتحسين التغذية.

(ز) التبرعات الواردة، البيان المالي للتحالف العالمي لتحسين التغذية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

سادسا - مصادر ابتكارية لتمويل التنمية

تسخير الأسواق لتمويل أولويات التنمية المتصلة بالصحة

٥٠ - أُنشئ في اجتماع دولي عُقد في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٦ ''الفريق الرائد المعني برسوم التكافل لتمويل التنمية'' بوصفه أول إطار

دولي لتقصي وتجربة المصادر الابتكارية لتمويل التنمية منذ عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، المكسيك عام ٢٠٠٢. ويجمع الفريق الرائد الآن بين ٥٥ بلدا كأعضاء و ٣ بلدان بصفة مراقب ومنظمات دولية رئيسية منها البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية.

٥١ - ولقد كانت أول مبادرة أُطلقت تحت رعاية ''الفريق الرائد'' هي رسم التضامن الخاص على تذاكر الطيران الدولية. وتُخصص عائدات هذه الآلية في معظمها لمرفق المشتريات الدولي التابع للمرفق الدولي لشراء الأدوية، الذي يرمي إلى تخفيض تكاليف علاج الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأدت رسوم تذاكر الطيران إلى تمكين فرنسا من جمع ١٦٠ مليون يورو إضافية من المساعدة التقليدية. ومن المتوقع أن تجمع رسوم تذاكر الطيران المطبقة بالفعل في ١١ بلدا، وفضلا عن ٢٠ بلدا آخر تعهد بتطبيقها في المستقبل القريب، مبلغا يتراوح من بليون إلى بليون ونصف دولار في السنة من أجل التنمية.

٥٢ - ويُعد مرفق التمويل الدولي للتحصين، الذي بدأ عمله في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، المبادرة الرئيسية الثانية التي نُفذت تحت رعاية ''الفريق الرائد''. ويعد مرفق التمويل الدولي للتحصين آلية كبيرة لمرحلة ما قبل التمويل وقائمة على نظام السندات المضمونة. وتجمع الأموال بواسطة إصدار سندات على أساس التبرعات المقدمة من الجهات المانحة ومؤسسات القطاع الخاص. وهذه الأموال يمكن التنبؤ بها وثابتة ويمكن استخدامها استخداماً مباشراً لمشاريع في قطاع الصحة. ولقد تعهدت الجهات المانحة بتقديم أكثر من ٥,٣ بليون يورو خلال عشرين سنة للمرفق الجديد لتمويل برامج التحصين في البلدان النامية.

٥٣ - وتقوم المبادرة الرئيسية الثالثة المعروفة بالالتزامات المسبقة للسوق بالجمع بين صكوك السوق والتمويل العام. وتتصدى الالتزامات المسبقة للسوق لتحديين هامين: أولهما، أنه لا يجري حالياً استحداث لقاحات من أجل الأمراض التي تؤثر بشكل أساسي في البلدان الفقيرة، وثانيهما، أن اللقاحات المخصصة للأمراض في البلدان الغنية لا تتوفر للبلدان الفقيرة بسرعة وبتكلفة زهيدة. وفي حالة الالتزامات المسبقة للسوق، تتعهد الحكومات المانحة بتقديم أموال لضمان أسعار اللقاحات عند استحداثها، ومن ثم تخلق إمكانية لنشوء سوق قابلة للبقاء في المستقبل.

٥٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ شرعت بلدان مجموعة الثمانية في مشروع رائد لمكافحة التهابات الجهاز التنفسي الحادة، وهي بكتيريا تؤدي إلى التهاب مميت للأجهزة التنفسية ولا تزال تقتل ١,٦ ملايين نسمة سنوياً، معظمهم من الأطفال. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، تعهدت ستة جهات مانحة هي: إيطاليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

وكندا والنرويج والاتحاد الروسي ومؤسسة بيل وميليندا غيتس بتقديم مبلغ قدره ١,٥ بلايين دولار وهو المبلغ الموصى به للمشروع الرائد للالتزامات المسبقة للسوق من أجل لقاحات التهابات الجهاز التنفسي الحادة. ومن المتوقع أن تؤدي مبادرة الالتزامات المسبقة للسوق إلى تحفيز الاستثمارات من جانب اثنتين أو ثلاث مؤسسات متعددة الجنسيات ومن جانب مؤسسة واحدة على الأقل في بلد ناشئ لكي يتم تطوير لقاحات جديدة ورفع مستواها وترخيصها وتشجيع تكنولوجيات من الجيل الثاني أكثر كفاءة من أجل إنتاج اللقاحات المخصصة لاحتياجات البلدان النامية.

٥٥ - ولقد حققت مبادرة الالتزامات المسبقة للسوق نتائج هامة رغم أنها لم تنفذ بعد، إذ ساعدت على زيادة الضغط على القطاع الخاص لتكريس موارد للعلاج، ولولا ذلك كانت ستعتبر غير مربحة، وفتح جبهة جديدة لتمويل مكافحة الفقر والأمراض المتوطنة على الصعيد العالمي، وتعزيز الفكرة القائلة بأن التحصين فعّال من حيث التكلفة وأن الصحة يجب أن تحتل مركز الصدارة في خطة التنمية. ومع ظهور الالتزامات المسبقة للسوق بدأت شركات القطاع الخاص تنظر في تطوير لقاح لمرض ذات الرئة من أجل إنقاذ الأرواح في البلدان النامية.

٥٦ - وأدت رسوم تذاكر الطيران ومرفق التمويل الدولي للتحصين والالتزامات المسبقة للسوق إلى حشد ما يقرب من ١٠ بلايين دولار من أجل التنمية في البلدان النامية حتى الآن[٢٠].

٥٧ - ولقد بدأ العمل في آلية أخرى للتمويل الابتكاري معروفة بتحويل الدين إلى نفقات صحية في برلين في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وفي إطار اتفاقات يتم التفاوض بشأنها بشكل منفرد، تتخلى جهات الإقراض عن الحق في إعادة تسديد القروض مقابل استثمار البلد المستفيد للموارد المفرج عنها في برامج معتمدة من قبل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

٥٨ - وكانت ألمانيا الجهة الدائنة الرائدة الأولى في مبادرة تحويل الديون إلى نفقات للأغراض الصحية، حيث التزمت بإتاحة ٢٠٠ مليون يورو من تحويلات الديون إلى نفقات صحية بحلول عام ٢٠١٠, وجرى توقيع أول اتفاق مقايضة بين ألمانيا وإندونيسيا بمناسبة الانطلاقة العالمية لمبادرة تحويل الديون إلى نفقات للأغراض الصحية، وذلك برصد ٥٠ مليون يورو لتمويل استثمارات ملحة ومنقذة للحياة في خدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

(٢٠) مذكرة غير رسمية أعدها مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في عام ٢٠٠٩.

والأنشطة في مجال الصحة العامة, وأُبرم اتفاق مقايضة آخر في إطار مبادرة تحويل الديون إلى نفقات للأغراض الصحية بين ألمانيا وباكستان بقيمة ٤٠ مليون يورو أثناء مؤتمر الدوحة الاستعراضي لتمويل التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨, وتجري مناقشة مزيد من الاتفاقات بينها تحويل حكومة أستراليا لمبلغ ٧٥ مليون دولار أسترالي من دين ائتمانات الصادرات التجارية الإندونيسية, وبناء على ما يجري حاليا من مفاوضات في إطار مبادرة تحويل الديون إلى نفقات للأغراض الصحية، فإن عمليات مقايضة الديون هذه ستدرّ بحلول عام ٢٠١٠ مبلغا إضافيا قدره ٤٥٠ مليون دولار لمكافحة ثلاث أوبئة.

التنويع جار في قطاعات أخرى

٥٩ - يجري حاليا توسيع قاعدة استخدام آليات التمويل الابتكارية لتشمل ميادين إنمائية أخرى مثل تغير المناخ ويشمل ذلك أدوات ضريبية يجري النظر فيها حاليا, ولم يتم بعد بشكل كاف إدماج التشبع بالكربون ونضوب الوقود الأحفوري، وهما تحديان من بين التحديات البيئية الرئيسية لكوكبنا، في تسعير الطاقة, ورغم الزيادات الكبيرة في السنوات الأخيرة في سعر الوقود الأحفوري، فإنها لا تزال قاصرة على تحفيز أي تغيير في سلوك فرادى الجهات الفاعلة, وتعد الضرائب المفروضة على انبعاثات الكربون ابتكارات واعدة وقد تولد النوع المطلوب من الحوافز, وقد استحدث الاتحاد الأوروبي، في إطار مجموعته المتعلقة بالطاقة والمناخ لعام ٢٠٠٨ آلية للعطاءات تقدم في إطارها الشركات عروضا لشراء حقوق إطلاق ثاني أكسيد الكربون, وسوف يستخدم ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الموارد التي تدرها عملية بيع التراخيص بالمزاد للحد من انبعاثات غاز الدفيئة وتطوير طاقات متجددة بغية تحقيق الأهداف المتفق عليها، فضلا عن تعزيز استحداث التكنولوجيات التي تساعد على تخفيض انبعاثات الكربون وتعزز الاقتصاد القائم على كفاءة الطاقة.

٦٠ - وثمة خطة ابتكارية أخرى تتمثل في دفع أموال لقاء الخدمات البيئية، وقد تم تصميم هذه الخطة لتوجيه الموارد إلى الجهات التي توفر منافع عامة مهمة, فعلى سبيل المثال، عندما تُطهر الأحراج المياه في أعلى النهر، يمكن لمستخدمي المياه في أسفل النهر أن يدفعوا أموالا للجهات التي تدير الأحراج لكفالة استمرار تلك الخدمة في المستقبل, وترتكز آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن بروتوكول كيوتو على مفهوم مماثل يسمح للبلدان الصناعية أو للمؤسسات التجارية التابعة لها، التي تلتزم بخفض غاز الدفيئة، أن تستثمر في مشاريع للحد من الانبعاثات في البلدان النامية كبديل عن عمليات الحد من الانبعاثات الباهظة التكلفة في بلدانها الأصلية.

الضريبة الرقمية قيد النظر

٦١ - لا يزال النقاش مستمرا أيضا حول استحداث ضريبة تضامن بنسبة ١ في المائة، كان السنغال أول من دعا إليها، من أجل تمويل صندوق التضامن الرقمي الذي يهدف إلى سد الفجوة الرقمية التي تشكل بالنسبة للبلدان النامية عائقا كبيرا في وجه التنمية, وسترتكز هذه الآلية التمويلية الابتكارية على الالتزام الطوعي لأية مؤسسة عامة أو خاصة بإدراج هذا المعيار في العطاءات المتعلقة بالصفقات العامة في قطاع تكنولوجيا المعلومات, ولاحظ المؤتمر العالمي المتعلق بالتضامن الرقمي وتمويله الذي عقد في ليون، فرنسا، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الطابع الريادي للقانون الذي أجازه برلمان السنغال في عام ٢٠٠٨، والذي تم بموجبه إنشاء آلية التمويل الطوعي هذه، ودعا كافة البلدان إلى دعم الأهداف المبينة في مشروع الاتفاقية الدولية للتضامن الرقمي.

سابعا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي

٦٢ - يكتسي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية متزايدة على صعيد التعاون الإنمائي الدولي, وقد ركزت الأعمال التحليلية المضطلع بها لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٨ التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على حجم ونطاق ونوعية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي[٢١], وساهم هذا التحليل، بدعم من حكومات بلدان الجنوب، في استخلاص معلومات وبيانات أكثر شمولا وموثوقية عن التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب[٢٢].

التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أحد الأبعاد سريعة النمو للتعاون الإنمائي العالمي

٦٣ - تشير نتائج الدراسة إلى أن التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب شكل ما يقرب من ١٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وقد تنامي هذا الشكل من التعاون بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في عدد من البلدان النامية، مما زاد من توافر الأموال وساعد الحكومات على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في مجال التعاون الإنمائي. وقدمت المنظمات المتعددة الأطراف نسبة ٢٠ في المائة من المجموع الكلي للمبلغ.

---

(٢١) للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الدراسة الأساسية عن ''اتجاهات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي'' (انظر www.un.org/ecosoc/newfunct/ 2008dcfbckgrd.shtml).

(٢٢) لتفريق بين التعاون الإنمائي وبين التدفقات الأخرى فيما بين بلدان الجنوب، والتي تشهد نموا سريعا ومتزايدا، فإن التعاون الإنمائي الذي يجري تناوله هنا يقتصر فقط على التدفقات التي تندرج تحت تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية الذي تستخدمه لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦٤ - ويضطلع الدعم الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من حيث حجمه ونوعيته، بدور رئيسي حاليا في هيكل المعونة الدولية، مسفرا عن جوانب قوة كبيرة وبعض نقاط الضعف. وهذا الدعم عنصر مكمل بصورة كبيرة للمعونة التي تقدمها الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والمؤسسات المتعددة الأطراف.

التعاون الإنمائي الثلاثي ينمو أيضا

٦٥ - يتخذ زهاء ٩٠ في المائة من التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب شكل تمويل للمشاريع وتقديم المساعدة التقنية، بينما لا يشكل ميزان المدفوعات ودعم الميزانية سوى ما يقارب ١٠ في المائة. وتخطط بعض الجهات المساهمة إلى الانتقال إلى المزيد من النهُج القائمة على البرامج.

٦٦ - ولدى العديد من الجهات المساهمة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب برامج ممولة بالاشتراك مع التعاون الثلاثي، حيث يمول المانحون الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مشاريع تنفذها مؤسسات من بلدان الجنوب. ويُركز التعاون الإنمائي الثلاثي في المقام الأول على التعاون التقني، حيث يعتبر المساهمون جهات تمتلك الخبرة المناسبة لتلبية احتياجات البلدان النامية ومع ذلك، فإن الافتقار إلى المعلومات يجعل من الصعوبة بمكان تحديد كمية المبالغ أو إجراء تحليل مفصل لنطاق التعاون الإنمائي الثلاثي أو نوعيته أو مدى تأثيره.

٦٧ - وتخصص الجهات المساهمة في التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب معظم المساعدة للبلدان التي تربطها بها علاقات سياسية وتجارية واستثمارية وثيقة. ويشمل ذلك تركيزا قويا على مناطق الجوار القريبة، وهو ما يعكس الروابط الثقافية واللغوية وفهما أفضل للاحتياجات وفرص التجارة والاستثمار وانخفاض التكاليف الإدارية ويسمح هذا التركيز أيضا للمساهمين من بلدان الجنوب بالتركيز بقوة على المشاريع الإقليمية، التي تشكل أولوية بالنسبة للعديد من البلدان المستفيدة من البرنامج.

يقدم ثلثا المساعدة الجنوبية في شكل قروض وثلث في شكل منح

٦٨ - تشير التقديرات إلى أن زهاء ثلثي المساعدة الجنوبية يقدم في شكل قروض فيما يقدم نحو ثلثها الآخر في شكل منح. ومع ذلك، فإن هذه القروض تنطوي بالنسبة لمعظم البلدان المنخفضة الدخل على مخاطر قليلة بجعل الدين غير قابل للتحمل، ذلك أنها تمنح بشروط مُيسّرة تتماشى مع السياسات العامة للبلدان المستفيدة من البرامج.

٦٩ - وترى البلدان المستفيدة من البرامج بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتسق مع أولوياتها بصورة متوازنة نسبيا، حيث يقدم تمويلا مُهما للهياكل الأساسية (مثل الطاقة

والاتصالات والطرق) والقطاعات الإنتاجية، فضلا عن القطاعات الاجتماعية. ويقدم بعض المساهمين كل المعونة تقريبا عن طريق ميزانية البلد المستفيد من البرنامج، بينما يقدم آخرون كل المعونة تقريبا من خارج الميزانية.

المرونة والقابلية للتنبؤ من مميزات التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٠ - يُنظر أيضا إلى المساهمين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنهم متجاوبون مع تغير الأولويات في البلدان المستفيدة من البرامج، ومستجيبون للكوارث الطبيعية، رغم كونهم لا يملكون اعتمادات رسمية للطوارئ أو مرافق مصممة خصيصا لمكافحة الصدمات الخارجية.

٧١ - ويُنظر إلى التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب على أنه قابل للتنبؤ نسبيا لأن حوالي ثلاثة أرباعه يُوزع خلال السنة المالية المقررة، وهي عملية تيسر التخطيط المالي. ويُنَفَّذ العديد من المشاريع أيضا بسرعة أكثر من مشاريع بلدان من غير بلدان الجنوب، مما يعجِّل بمساهمة تلك المشاريع في التنمية، وإن كانت إمكانية التنبؤ ببعض المساهمين أقل من إمكانية التنبؤ بمساهمين آخرين، فضلا عن تعرض بعض المشاريع إلى تأخيرات في التنفيذ.

انعدام مشروطية السياسات إلى حد كبير

٧٢ - يتمثل أحد الأسباب التي تجعل التنبؤ بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ممكنا في عدم وجود الاشتراطات المتعلقة بالسياسات إلى حد كبير، مما يجعله أكثر إغراء بالنسبة للبلدان المستفيدة من برامج من المعونة المرهونة بإجراء تغييرات في السياسات. والسبب الثاني لإمكانية التنبؤ بهذا التعاون هو أنه غير مقيد نسبيا بالتأخيرات الإجرائية والإدارية. وذلك لأن معظم المساهمين في أنشطة التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب يستخدمون إدارتهم المالية وإجراءاتهم المتعلقة بالمشتريات الخاصة بهم وغير المعقدة عموما، فيما يستخدم قليل منهم إجراءات الإدارة المالية الوطنية.

٧٣ - ويرتبط التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب في معظمه بشراء سلع وخدمات البلد المساهم، لا سيما بالنسبة للتعاون التقني والمعونة الطارئة، مما لا يعني أنها ستكون بالضرورة باهظة التكلفة ورديئة النوعية، لأن سلع بلدان الجنوب كثيرا ما تكون ذات قيمة جيدة وذات جدوى من حيث التكلفة. ويعطي بعض المساهمين، لا سيما المساهمين العرب، الأفضلية لمقدمي العروض من البلدان المستفيدة من البرامج.

٧٤ - وفيما عدا التحقق من تقيد تنفيذ المشاريع بالمواعيد وإنجازها، لا يخضع التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب إلا لتقييم قليل نسبياً. ويحد ذلك من المهام والدراسات ومن تكاليف المعاملات بالنسبة لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج، وإن كان يعني أيضا أن

المنظور المتعلق باستدامة المشروع أو بما له من أثر إنمائي أوسع سيصبح في الأجل الطويل أضيق نطاقا. ويقل كثيرا أيضا مستوى التقييم الذي يخضع له التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب فيما يتصل بالأثر البيئي والاجتماعي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمشاريع الهياكل الأساسية.

يشارك المساهمون في التعاون فيما بين بلدان الجنوب مشاركة ضعيفة في مبادرات التنسيق الرسمية وفي الحوار السياسي على المستوى الوطني

٧٥ - لا يشارك معظم المساهمين في التعاون فيما بلدان الجنوب في مبادرات التنسيق الرسمية مع الجهات المانحة الأخرى، إلا من خلال بعض المحافل الإقليمية والمحافل التي ترأسها البلدان. وثمة استثناء مثير الاهتمام، وهو المستوى المرتفع من التنسيق الإجرائي في صفوف المساهمين العرب، من خلال فريق التنسيق العربي، الذي يشترك أعضاؤه عادة في تمويل المشاريع.

٧٦ - وبسبب رفض المساهمين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمشروطية السياسات، لم يكن من دأبهم المشاركة بصورة متعمقة في الحوار المتعلق بالسياسات مع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على المستوى الوطني، على الرغم من مشاركتهم بصورة أكثر انتظاما في اجتماعات التنسيق مع المانحين التي ترأسها البلدان المتلقية (الأفرقة الاستشارية، اجتماعات المائدة المستديرة، وغير ذلك من الاجتماعات)، ولا سيما ما يتعلق منها بمسائل البنى التحتية.

٧٧ - وفي حين أن قرابة ثلثي المساهمين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وقعوا إعلان باريس، فإنهم لم يكونوا في الطليعة من حيث المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز فعالية المعونة، وعلى الرغم مما بذلته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على صعيد الاتصال، ما يزال العديد منهم ملتزما جانب الحذر إزاء منتدى تسيطر عليه الجهات المانحة، ولا تؤخذ فيه بالاعتبار السمات الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ثامنا - الأعمال الخيرية الخاصة

بلغ متوسطها حوالي ١٥ في المائة من مجمل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية خلال السنوات الخمس الماضية

٧٨ - تتزايد أهمية المنح الخاصة كمصدر لتمويل التنمية في البلدان النامية[٢٣]. ففي عام ٢٠٠٧، بلغ مجموع المنح الخاصة المقدمة من البلدان المانحة ١٨,٥ بلايين دولار،

(٢٣) تعرّف بأنها المنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية الوطنية وغيرها من المصادر الخاصة، بما فيها المؤسسات وسائر الهيئات الخاصة التي تضطلع بأنشطة المساعدة الإنمائية والإغاثة، ويضاف إليها أي مساهمات عينية إضافية تقدم للبلدان النامية أو من أجلها، منقوصا منها الدعم المقدم من القطاع الرسمي (انظر توجيهات الإبلاغ الإحصائي الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية (DCD/DAC (2007) 34).

أي ما يعادل ١٨ تقريبا من مجمل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وساهمت المؤسسات الخاصة في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأكثر من ٩٩ في المائة من هذه التدفقات، أي ما يقارب ١٨,٣ بلايين دولار. وخلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، بلغ حجم المنح الخاصة، كحصة من مجمل المساعدة الإنمائية الرسمية، ما يقدر بنسبة ١٥ في المائة في المتوسط، وشهدت نموا أسرع من نمو مجمل المساعدة الإنمائية الرسمية (انظر الجدول ٧).

الجدول ٧

صافي تدفقات المنح الخاصة والمساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الحالية)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	متوسط النمو (نسبة مئوية)
المساعدة الإنمائية الرسمية	٥٨ ٢٩٦,٦٨	٦٩ ٠٦٤,٨٦	٧٩ ٤٣١,٥١	١٠٧ ٠٧٧,٨١	١٠٤ ٣٦٨,٧٦	١٠٣ ٤٨٦,٨٣	١٢,٩٨
الزيادة السنوية (نسبة مئوية)		١٨,٤٧	١٥,٠١	٣٤,٨١	- ٢,٥٣	- ٠,٨٥	
صافي المنح الخاصة	٨ ٧٦٨,٣٥	١٠ ٢٣٩,١٥	١١ ٣٢٠,٣٢	١٤ ٧١١,٦٧	١٤ ٦٤٧,٧٦	١٨ ٥٠٨,٤	١٦,٦٤
الحصة من المساعدة الإنمائية الرسمية (نسبة مئوية)	١٥,٠٤	١٤,٨٣	١٤,٢٥	١٣,٧٤	١٤,٠٣	١٧,٨٨	١٥,٠٠
الزيادة السنوية (نسبة مئوية)		١٦,٧٧	١٠,٥٦	٢٩,٩٦	- ٠,٤٤	٢٦,٣٦	

المصدر: النسخة الإلكترونية من الإحصاءات الدولية للتنمية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تأتي المنح الخاصة من عدد قليل من البلدان

٧٩ - تراوحت حصة بلدان مجموعة الدول السبع من مجمل المنح الخاصة المقدمة بين ٨٣ و ٨٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وبلغت حصة المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع التدفقات. ومنذ عام ٢٠٠٤، سُجلت زيادة ملموسة في المنح الخاصة المقدمة من بلدان مجموعة الدول السبع (أنظر الجدول ٨).

الجدول ٨

المتبرعون الرئيسيون بمنح خاصة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الحالية)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المجموع	٨ ٧٦٨,٣٥	١٠ ٢٣٩,١٥	١١ ٣٢٠,٣٢	١٤ ٧١١,٧٦	١٤ ٦٤٧,٧٦	١٨ ٥٠٨,٤
بلدان مجموعة الدول السبع	٧ ٣٢٩,٤١	٨ ٦٥١,٢٣	٩ ٤٤٢,٨٥	١٢ ١٩٩,٨٦	١٢ ٤٦٥,٧١	١٥ ٩٦٤,٠١
الحصة (نسبة مئوية)	٨٣,٥٩	٨٤,٤٩	٨٣,٤٢	٨٢,٩٣	٨٥,١٠	٨٦,٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٥ ٧٢٠	٦ ٣٢٦	٦ ٧٩٢	٦٢٨,٥٦	٩ ٠٣٧	١٢ ١٦١
الحصة (نسبة مئوية)	٦٥,٢٣	٦١,٧٨	٦٠,٠٠	٥٨,٦٥	٦١,٧٠	٦٥,٧١

المصدر: النسخة الإلكترونية من الإحصاءات الدولية للتنمية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الحوافز الضريبية أدت إلى زيادة التبرعات الخاصة

٨٠ - ثمة اتجاه ملحوظ يتمثل في تزايد حجم المنح الخاصة الآتية من خارج الولايات المتحدة. وقد كان للحوافز الضريبية الرامية إلى تشجيع الأفراد والشركات على تقديم تبرعات خيرية أثرا ملموسا أدى إلى ازدياد التبرعات المقدمة من القطاع الخاص في عدد من البلدان الأوروبية والآسيوية، ونجم عن ذلك نمو كبير في إنشاء المؤسسات، وزيادة التبرعات. فحتى أوائل عام ٢٠٠٧ مثلا، كان هناك ١٣٣ مؤسسة ناشطة في فرنسا، أي ما يزيد عن مثلي عددها في عام ٢٠٠٣. وتعزى هذه الزيادة إلى صدور قانون جديد يسمح بنسبة تخفيض أكبر للضرائب على التبرعات الخيرية. وكان للحوافز الضريبية دور هام في ارتفاع مستوى التبرعات المقدمة من الأفراد في هولندا، حيث بلغت تبرعات الأسر المعيشية ٤٢,٢ في المائة من مجموع التبرعات الخاصة للمؤسسات الخيرية في عام ٢٠٠٥.

الصحة والإغاثة والبيئة هي المجالات الرئيسية التي تركز عليها المؤسسات الخاصة

٨١ - ساهمت المؤسسات في الولايات المتحدة وأوروبا بأكثر من ٤,٤ بلايين دولار، أو ما يقارب ٤ في المائة من مجمل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، لبرامج الصحة والبيئة في البلدان النامية في عام ٢٠٠٥. وقدم عدد قليل من المؤسسات، مثل مؤسسة بيل ومليندا غيتس ومؤسسة فورد، حصة كبيرة من تدفقات المنح هذه. وإذا ما استثنيت مؤسسة بيل ومليندا غيتس، فإن حجم الأموال التي ساهمت بها مؤسسات الولايات المتحدة في ميدان

التنمية الدولية في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤، يكون قد انخفض في الواقع، ومع حدوث بعض الانخفاض في عدد المؤسسات المسجلة أيضا. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ ما أنفقته المؤسسات في الولايات المتحدة من أجل التنمية الدولية ٤ بلايين دولار[٢٤]. ووفقا للبنك الدولي، ذهب قرابة ٤٥ في المائة من المنح التي قدمتها المؤسسات في الولايات المتحدة إلى البلدان النامية الناشئة، مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، وخصص ٥٥ في المائة من التبرعات لبرامج الصحة، و ٢١ في المائة لمبادرات الإغاثة، وقرابة ٨ في المائة للمشاريع البيئية[٢٥].

تتركز المنح الخاصة تركزا شديدا في البلدان المنخفضة إلى متوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل

٨٢ - يقدّر التحليل الذي أجراه المحفل الاقتصادي العالمي بالاستناد إلى بيانات دراسة استقصائية للشركات أن الشركات المدرجة على قائمة ''فورتشين العالمية'' لأكبر ٥٠٠ شركة في العالم تساهم وحدها في التنمية الدولية كل سنة بمبلغ ١٢ بليون دولار نقدا، وبما يتراوح من ١٠ إلى ١٥ بليون دولار من المساهمات العينية[٢٦]. وترتبط معظم الأعمال الخيرية من الشركات في البلدان النامية بعمليات الإنتاج أو التسويق، وهي عمليات من المرجح أن تجري في بلدان منخفضة إلى متوسطة الدخل وفي بلدان متوسطة الدخل. وقد يستثنى من ذلك الاتجاه الحالي المتمثل في تقديم شركات النفط والغاز لمنح كبيرة في قرابة ٤٠ من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المنخفضة إلى متوسطة الدخل، والهدف من ذلك جزئيا هو التخفيف من المخاطر المحتمل أن تتعرض لها أعمال تلك الشركات.

تباطؤ تدفقات التحويلات المالية

٨٣ - على الرغم من أن التحويلات المالية لا تعتبر تبرعات مقدمة من القطاع الخاص، لكن لها دورا متزايد الأهمية من حيث مساهمتها في تخفيف وطأة الفقر في البلدان النامية حيث تعدّ مصدرا مكملا لدخل الأفراد، كما أنها توفر موارد إضافية للمجتمعات المحلية. وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن التحويلات المالية فاقت المساعدة الإنمائية الرسمية منذ أواخر التسعينات. ويقدّر أن التحويلات المالية بلغت ٢٨٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، أي بزيادة

---

(٢٤) بيانات مستمدة من المركز المعني بالمؤسسات والمجلس المعني بالمؤسسات ومؤشر معهد هدسن للمساهمات الخيرية العالمية لعام ٢٠٠٨.

(٢٥) Olga, Sulla,Philanthropic foundations actual versus potential role in international development assistance, (World Bank Global Development Finance Report Group, 2006).

(٢٦) Building on the Monterrey Consensus. Growing role of public-private parrnerships in mobilizing resources for development (المحفل الاقتصادي العالمي ٢٠٠٥).

٦,٧ في المائة عن قيمتها البالغة ٢٦٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. ويشكل المبلغ المقدر من التحويلات المالية لعام ٢٠٠٨ حوالي ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، مقابل ٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. وبعد سنوات عدة من النمو المطرد، بدأت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية بالانخفاض في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. ويتوقع أن يزداد التباطؤ شدة في عام ٢٠٠٩ مواكبا للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وبالمقارنة مع مصادر أخرى لإيرادات القطع الأجنبي، كانت التحويلات المالية المسجلة أقل تقلبا وشهدت أقوى نمو منذ التسعينات. وتشمل قائمة البلدان العشرة التي تلقت أكبر قدر من التحويلات المالية في عام ٢٠٠٨ الصين، والهند، والمكسيك، والفلبين، وبولندا، ونيجيريا، ومصر، ورومانيا، وبنغلاديش، وباكستان[٢٧].

لا بد من توفير بيانات أفضل عن التدفقات الخيرية في العالم

٨٤ - يعد الافتقار إلى البيانات الدقيقة عاملا معيقا رئيسيا يحول دون تكوين لمحة شاملة عن الأعمال الخيرية الخاصة. ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي في الوقت الحالي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة التي توثق بانتظام تدفقات المنح الدولية في العالم. لكن مع أن تلك تركز على المساهمات المقدمة من المؤسسات الخاصة، فإنها تستبعد التبرعات المقدمة من القطاع الخاص التي قد تكون كبيرة، لا سيما المقدمة من أجل القضايا الإنسانية. وعلاوة على ذلك، توثق المنظمة التدفقات الخاصة المقدمة من أعضائها ومن بلدان مانحة أخرى فقط[٢٨]. فعلى سبيل المثال، لا تتضمن تقارير المنظمة معلومات عن المشاركة الخيرية المتزايدة للجهات المانحة الخاصة في بلدان الجنوب، مما حدا ببعض الحكومات إلى إطلاق مبادراتها الخاصة لرصد التبرعات المقدمة من القطاع الخاص والإبلاغ عنها.

---

(٢٧) Migration and Development Brief, World Bank, November 2008.

(٢٨) تشمل أيسلندا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وهنغاريا، وجمهورية كوريا، والبلدان العربية.